تحكم حركة واشنطن طيلة سنوات انتهت بفتح الحوار مع م.ت.ف. بعد ١٣ عاماً من القطيعة، برزت خلالها الثوابت الاميركية التالية: استبعاد م.ت.ف. من عملية السلام في الشرق الاوسط؛ واستبعاد الاتحاد السوفياتي، أو تقليص دوره، على الاقل؛ وتهميش دور أوروبا الغربية والحؤول دون قيامها بدور سياسي مستقل في الشرق الاوسط؛ واجتذاب الدول العربية، منفردة، الى طاولة المفاوضات. لقد جاءت خطوة شولتس الاخيرة باقرار فتح الحوار مع م.ت.ف. بمثابة التوقيع الاخير على وثيقة خروج المرحلة الكيسنجرية من قاعات البيت الابيض وجدول أعمال الادارة الاميركية الحالية. وهكذا يكون شولتس قد غادر وزارة الخارجية الاميركية بعد ان أزال عقبة أساسية من أمام خلفه، جيمس بيكر. فهل تستفيد الادارة الجديدة من التحوّلات الجارية، وتنتقل من سياسة «الخطوة خطوة» نحو سياسة الخطوة الشاملة بوفاق كامل، تكون م.ت.ف. عنصراً فاعلاً ومؤثّراً فيه، مثل بقية الاطراف ؟

افتتح «مايسترو» الادارة الاميركية الجديدة، جورج بوش، فترة رئاسته، بالتأكيد ان السعي الى قيام دولة فلسطينية مستقلة سوف يشكل عائقاً يحول دون تقدم عملية السلام؛ وان فكرة الاتحاد الكونفدرالي مع الاردن لا تزال هي الأفضل. أمّا وزير خارجيته، جيمس بيكر، فقد دشّن عهده بتأكيد استمرار دعم واشنطن لاسرائيل، مثنياً على سياسة رئيسه في رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، مع ميل أكبر الى تبنّي طروحات اسرائيل في ما يتعلق بحجم الانسحاب من الاراضي المحتلة ومستقبل مدينة القدس؛ اذ يشاركها بيكر الرأي في ان «لا عودة الى حدود العام ١٩٦٧»، وكذلك يرفض «ان تصبح مدينة القدس مقسّمة».

اذا لاحظنا التكتيك الاميركي الذي تعتمده الادارة الاميركية، في المرحلة الراهنة، انطلاقاً من كل ما تقدم، فسوف نجد الصورة التالية: تضع واشنطن الاطار العام للحل، ويتضمّن مفاوضات مباشرة برعاية دولية يتفق في شكلها وحدود صلاحياتها، تفضي الى قيام كونفدرالية بين الاردن والفلسطينيين. ويبقى على اسرائيل ان تتولّى صوغ الخطوط الداخلية لهذا التصور. وهو ما يسمح لنا بتفسير الهجمة الدبلوماسية الاسرائيلية، متمثّلة في موجة المبادرات التي نشهدها منذ فترة، وكلها تصبّ في اتجاه جعل الانتخابات في الضفة والقطاع احدى ابرز صياغات الحل العام، المقبول اميركياً. لكن الصورة تبقى ناقصة؛ اذ ان اكتمال الصياغات العامة، والتفصيلية، للحل في المنطقة لا يستقيم من دون التوقيع الفلسطيني الرسمي عليها، ممثلاً في م.ت.ف. فما هو جوهر موقف المنظمة من هذه الموضوعات، وفي جوهرها الحكم الذاتي، ورافعته، راهناً، الانتخابات البلدية، أو العامة ؟

رفض مطلق وقبول مشروط

بعد بيانها السابع والعشرين، لم تعد القيادة الوطنية الموحّدة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تكرّر مطالبتها باجراء انتخابات بلدية، وهو المطلب الذي ظل، منذ اعلانه في وثيقة الاربعة عشر بنداً، قبيل تشكيل القيادة الموحدة بقليل، من بين أهم المطالب الوطنية المؤقتة، ان لم يكن أهمها على الاطلاق. ويعود هذا الموقف الى التطوّرات التي أعقبت اعلان الاستقلال الفلسطيني، في ١٩٨٨/١١/١٥. فقد انطلق هجوم السلام الفلسطيني الشامل لتحقيق أوسع اعترافات دولية بالدولة الوليدة، واجتذاب الرأي العام العالمي الى أقرب مسافة ممكنة من المواقع الفلسطينية الجديدة، ووضعه في اطار حركتها واشراكه فيها، لتمكين م.ت.ف. من الانتقال الى مكان ملائم، ومتقدم، في الضمير العالمي والسياسات الدولية الراهنة. وقد استفادت م.ت.ف. خلال هجومها الدبلوماسي، من مرحلة الانفراج الدولي، التي وفّرت مناخاً ملائماً للتقدم، بخطوات واسعة، نحو الساحة